أخبار الخليج

١٠ يوليو ٩٦م

على الطريق

تفعيل قانون العمل أهم من تعديله

لقد أصاب وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي الشعلة عندما قال إن قانون العمل في القطاع الأهلي مثله مثل كافة القوانين الوضعية لابد أن يخضع للتقييم والتعديل والتطوير بما يتلاءم والمستجدات التي تحدث في سوق العمل البحريني بحيث يستطيع هذا القانون مواكبة هذه المستجدات ولا يكون معطلا لها.

والحقيقة ان قانون العمل في القطاع الأهلي رغم التعديلات الجديدة التي أدخلت عليه قبل أكثر من سنتين، الا أنه مازال يعاني من خلل مهم جدا في جوانبه المتعلقة بمعالجة قضايا العمالة الوطنية وحقها في العمل قبل غيرها.

ومن المعروف ان قانون العمل مازال متمسكا بالمادة التي تعطي العامل البحريني الأولوية في التوظيف ومن بعده العربي ثم الأجنبي ولكن هذه المادة رغم وجودها في القانون منذ إصداره عام ١٩٧٦ الا انها لم تحقق الغرض المطلوب.

إذن، فالمشكلة ليست في وجود المادة التي توصي بالاهتمام بالعمالة الوطنية وانما المشكلة تكمن في وجود آلية فعالة لتطبيق مثل هذه النصوص القانونية، لذلك فان غياب مثل هذه الآلية كان بمثابة السبب الرئيسي الذي أدى الى إفراغ المادة سالفة الذكر من فاعليتها.

لذلك نرى انه عندما يتحدث الوزير عن ضرورة تعديل القانون فالمطلوب أن يضع القائمون على إحداث هذه التغييرات نصب أعينهم الأساس القانوني الذي يمكنهم من الاستفادة من هذه التغييرات وبالتالي فان التفعيل قد يكون أكثر نفعا من التعديل.

● ماشي ●